

شركات ومستثمرون يعانون من قانون السعودية

تواجه بعض الاستثمارات في السعودية مشكلة في القوانين، خصوصًا المتعلقة بسعودة الوظائف، إذ يجد بعض أرباب العمل والمستثمرين صعوبة في إيجاد الكفاءات السعودية للشواغر لديهم.

وبحسب ما نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» فإن أحد الفنادق اليابانية على سبيل المثال، يجد مشكلة في إيجاد سعوديين لملء شواغر من الطهارة، والنوادل، وحمامي الأمتعة.

وحسب القانون السعودي فإن 40 بالمائة من أصل 300 يحتاجهم الفندق، يجب أن يكونوا من السعوديين. ونقلت الصحيفة عن المدير العام للفندق، سايمون فريكر، قوله: «إنه أمر صعب للغاية».

وتضيف الصحيفة: «على مدى عقود، ساعد العمال المغتربون من الهند والفلبين في الحفاظ على مستويات المعيشة المرتفعة للسعوديين، بشغلهم الوظائف التي لا يعمل بها مواطنو المملكة، مثل المطابخ، وورشات البناء، والأسواق، وهذا حرم السعوديين من امتلاك المهارات، أو حتى الدافع لملء هكذا شواغر».

ولتجاوز هذه المشاكل اضطر بعض أرباب العمل إلى تقديم رواتب جيدة، وساعات عمل قصيرة للسعوديين، لتطبيق القانون، وأحيانا تشغيل سعوديين بالاسم دون أن يحضروا إلى أماكن العمل.

وقال أحد المسؤولين التنفيذيين في شركة سعودية تقدم خدمات لوجستية إن نصف السعوديين على جدول الرواتب، هم موظفون بالاسم فقط.